ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

**Dr.mohammed Sabar Nama-**

Saladin Education Directorate

* *Corresponding author: E-mail* :
mohammedsadar36@gmail.com

***Keywords*:**
**eloquence,**
**grammatical eloquence,**
**Kitab al-Bahr al-Muheet,**
**Abu Hayyan al-Tawhidi.**

**A R T I C L E I N F O**

***Article history:***

| | |
|---|---|
| Received | 14 May 2023 |
| Received in revised form | 20 June 2023 |
| Accepted | 3 July 2023 |
| Final Proofreading | 10 Sept 2023 |
| Available online | 20 Sept 2023 |

*E-mail* t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

# The Most Eloquent Grammatically in Abi Hayyan's Al-Bahr Al-Muheet

**A B S T R A C T**

The grammatical precision is contingent upon the underlying verbal context, sometimes referred to as the verbal event. The academics' ijtihad was not only reliant on the verbal expressions of the Arabs, but rather required a comprehensive examination of several aspects of the matter in question in order to get a clear understanding. For instance, it can be observed that the sentence "Zaid came" consists of a verb and a subject when analyzed in terms of inflection. However, when the sentence is expressed as "Zaid came," it exhibits two grammatical forms in terms of inflection: the first being a subject and a predicate, and the second being a subject followed by a delayed verb. Both of these forms are considered acceptable within the framework of Arabic grammar. The first sentence stands out as the most eloquent grammatically due to its lack of affectation. It adheres to the well-established grammatical rule that inflection should be placed on the main sentence. However, this does not exclude the possibility of inflection occurring on the participle. Nevertheless, the most eloquent and optimal approach is to place the inflection on the element that has been mentioned.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.9.1.2023.03

## الأفصح نحويا عند أبي حيان في كتابه البحر المحيط

م.د محمد صبار نعمة / مديرية تربية صلاح الدين

**الخلاصة:**

إنَّ الفصاحةَ النحويَّةَ تعتمِدُ في الأساسِ المُطلقِ على السياقِ الكلامي، أو ما يُعرَفُ بالحدثِ الكلاميّ، فاجتهادُ العلماءِ لم يكنْ مبنيًّا إلا على قالتْهُ العربُ في كلامِها، لكن في عدد من المسائلِ تحتاجُ القضيَّةُ إلى تبيينِها الوجهَ الصحيحَ للمسألةِ المُرادِ دراستُها. فعلى سبيلِ التمثيلِ يمكنُ أن نقولَ في إعرابِ: جاءَ زيدٌ بأنَّ هذه الجملةَ مكوَّنةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، لكنْ إذا قُلنا: زيدٌ جاءَ، فسيكونُ الإعرابُ على ضربيْنِ نحويَّيْنِ هما: الأول مبتدأٌ وخبرٌ، والثاني: فاعلٌ مُقدَّمٌ لفعلٍ مُؤخَّرٌ، وكلاهُما جائزانِ في النحوِ العربيّ، إلَّا إنَّ

الأفصحَ نحويًّا هو الجملةُ الأُولى؛ لأنَّها خاليةٌ من التكلُّفِ، فالمعروفُ والأشهرُ في القاعدةِ النحويةِ أنْ يكونَ الإعرابُ على الجملةِ الابتدائيَّةِ، وهذا لا يمنعُ من ورُودِها على الفاعليَّةِ، لكنِ الأفصحُ والأحسنُ أنْ يكونَ على ما ذُكِرَ.

**الكلمات المفتاحية: الفصاحة، الفصاحة النحوية، كتاب البحر المحيط، أبو حيان التوحيدي.**

توطِئةُ

إنَّ كلمةَ الأفصحِ تُطلَقُ على ما كانَ مستقرًّا من الألفاظِ أوِ التراكيبِ الكلاميَّةِ عند أفرادِ اللغةِ الواحدةِ، استنادًا إلى قولِ الرسولِ محمدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: أنا أفصحُ العربِ بيدَ إنّي من قُرَيشٍ[1].

ولتبيينِ معنى الكلمةِ فبطونُ المعجماتِ كفيلةٌ بإيضاحِها، فابنُ فارسٍ قد أصَّلَها فقالَ: الفاءُ والصادُ والحاءُ أصلٌ يدُلُّ على خُلُوصٍ في شيءٍ ونقاءٍ من الشوبِ، ومن ذلك: اللسانُ الفصيحُ، أي: الطليقُ، والكلامُ الفصيحُ: هو العربيُّ، والأصلُ أفصَحَ اللبنُ: سكنتْ رِغْوَتُه، وأفصَحَ الرجلُ، أي: تكلَّمَ بالعربيَّةِ...، ويُقَالُ: إنَّ الأعجمَ: هو ما لا ينطِقُ، والفصيحُ: ما ينطِقُ[2].

ومرادفُه في اللغةِ: البيانُ، يقولُ الشريفُ الجرجانيُّ (ت816هـ): "البيان: هو النطق الفصيح المعرب، أي المظهر عما في الضمير"[3].

أمَّا اصطلاحًا فهو: خُلُوصُهُ من تنافُرِ الحروفِ والغرابةِ ومخالفةِ القياسِ، وفي الكلامِ: خُلُوصُهُ من ضعفِ التأليفِ وتنافرِ الكلماتِ مع فصاحتِها، واحترزْ به على نحوِ: زيدٌ أجلَلَ، وشعرُه مُسْتَشْزَرٌ، وأنفُهُ مُسْرَجٌ، وفي المتكلِّمِ: ملكةٌ يُقتدَرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ بلفظٍ فصيحٍ"[4].

المسائلُ التي ذكرَها أبو حيانٍ الأندلسيُّ في الفصاحةِ النحويَّةِ، والخلافاتُ القائمةُ عليها:

**المسألةُ الأُولى – باب المبتدأ والخبر.**

قالَ تعالى: ﴿ ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قال تعالى: ﴾ [الإخلاص: 1 – 2].

وردَ الخلافُ النحويُّ في قولِهِ تعالى "اللهُ الصمدُ" على رأيينِ، هما:

1 – جُعِلَ قولُهُ تعالى على الخبريةِ للمبتدأِ اسمِ الجلالةِ "الله"، وعلى هذا تكونُ الآيةُ مبتدأً وخبرًا.

2 –جُعِلَ قولُهُ تعالى على الوصفيَّةِ، والآية التي بعدها تكونُ خبريَّةً لها، أي: اسمُ الجلالةِ مبتدأٌ، والصمدُ صفةٌ، وما بعدها خبرٌ.

وفي الفصاحةِ النحويَّةِ التي أشارَ إليها أبو حيانٍ نجدُ أنَّ الإعرابَ قدِ استقرَّ على رأيينِ، لكُلِّ رأيٍ موقفٌ، نبدأُ بـ:

قالَ أبو حيانٍ: "اللهُ الصمدُ" مبتدأٌ وخبرٌ، والأفصحُ أنْ تكونَ هذه جملًا مستقلَّةً بالإخبارِ على سبيلِ الاستئنافِ، كما نقولُ: زيدٌ العالمُ زيدٌ الشجاعُ. وقيلَ: الصمدُ صفةٌ والخبرُ في الجملةِ بعدَهُ، فهو في المعنى: الذي لا يأكُلُ ولا يشربُ، يفسِّرُهُ ما بعدهُ قولُهُ: "لم يلِدْ ولا يُولَدْ" [5].

تقومُ الفصاحةُ النحويَّةُ عند أبي حيانٍ الأندلُسيّ على استقلاليةِ قولِه تعالى "اللهُ الصمدُ"، أي إنَّه بمثابةِ كلامٍ استِئنافي، فنجدُ أنَّ مِن العلماءِ من أيَّدَ هذه الاستقلالية، ومنهم من أيَّدَ مجيئَها على الوصفيَّةِ لاسمِ الجلالةِ الله، والذي جعلَها على الوصفيَّةِ فهو:

1 – أبو إسحاق الزجَّاجُ (ت 311هـ) الذي ذهبَ إلى وصفيةِ الآياتِ المباركةِ، فقالَ: اللهُ خلقَ الأشياءَ كُلَّها، لا يُستغنَى عنه شيءٌ، وكُلُّها تدلُّ على وحدانيتِهِ، وهذه الصفاتُ كلُّها يجوزُ أنْ تكونَ للهِ عَزَّ وجَلَّ[6].

2 – أبو الحسن بن حبيب البصري الشهير بالماوردي (ت 450هـ) الذي جعلَ كلمةَ الصمدِ على عشرةِ تأويلاتٍ، كلُّها تجوبُ على الوصفيَّةِ المطلقةِ[7].

3 – الزمخشريُّ الذي ذهبَ إلى جعلِ كلمة الصمدِ على الوصفيَّةِ، فقالَ: "وقولُهُ الصمدُ وصفٌ بأنَّه ليسَ إلَّا محتاجًا إليه، وإذا لم يكن إلَّا محتاجًا إليه فهو غنيٌّ، وفي كونِهِ غنيًّا مع كونِهِ عالِمًا أنَّه عَدْلٌ غيرُ فاعلٍ للقبائحِ، لعلمِه بقُبحِ القبيحِ وعلمِهِ بغناه عنه، ولأنَّ قولَه "لم يُولَدْ" وصفٌ بالقِدَمِ والأوليةِ"[8].

4 – ابن كثير الدمشقي (ت 774هـ) الذي قالَ بوصفيَّةِ كلمةِ الصمدِ، فقالَ: هذه صفتُهُ لا تنبغي إلَّا له، ليسَ له كُفْءٌ، وليسَ كمثلِهِ شيءٌ، سبحانَ اللهِ الواحدِ القهَّارِ[9].

أمَّا الذي جعلَها على الاسميةِ والخبريةِ، أي جعلَها على الاستقلاليةِ هو:

1 – أبو الحسن علي بن أحمد المعروف بالواحديّ الذي ذهبَ إلى تخطِئَةِ مجيئِها على الوصفيَّةِ؛ لأنَّها – بحسبِ قولِهِ – لا تتناسبُ مع الذاتِ الإلهيَّةِ، فنجدُهُ يقولُ: " وأمَّا في تفسيرِ الصمدِ فقد يكونُ في العربية الشيءَ المُصمِتَ الذي لا جوفَ له، المسدُودَ الجوفِ، وهذا صحيحٌ في اللغةِ...، فالصمدُ بهذا المعنى لا يجوزُ في صفةِ اللهِ تعالى؛ لأنَّ المُصمَتَ هو المُتَضَاغِطَ الأجزاءَ، وهذا تشبيهٌ وكفرٌ باللهِ[10]، ومَنْ أجازَ أنْ يكونَ معنى الصمدِ في صفاتِ اللهِ هو ضِدُّ الأجوفِ فقد جَهِلَ[11].

2 – السمينُ الحلبيُّ الذي أشارَ باستقلاليةِ قولِهِ تعالى، وبضُعْفِ الوصفيَّةِ، فقالَ: "والأحسنُ في هذه الجملةِ أنْ تكونَ مستقلَّةً بفائدةِ هذا الخبرِ، ويجوزُ أنْ يكونَ الصمدُ صفةً، والخبرُ في الجملةِ بعده، كذا قيل: وهو ضعيفٌ من حيث السياقُ، فإنَّ السياقَ يقتضي الاستقلالَ بإخبارِ كلِّ جملةٍ"[12].

2 – الإمام الشوكاني (ت 1250هـ) الذي ذهبَ إلى أفضليَّةِ الاستئنافِ في قولِهِ تعالى، فقالَ: "وتكريرُ الاسمِ الجليلِ للإشعارِ بأنَّ مَنْ لم يتَّصِفْ بذلك فهو بمعزلٍ عنِ استحقاقِ الأُلوهيَّةِ، وحُذِفَ

العاطِفُ من هذه الجملةِ؛ لأنَّها كالنتيجةِ للجملةِ الأُولى، وقيلَ: إنَّ الصمدَ صفةٌ للاسمِ الشريفِ والخبرُ هو ما بعدَهُ، والأولُ أولى؛ لأنَّ السياقَ يقتضي استقلالَ كُلِّ جملةٍ"[13].

إذن جُعِلَتْ على الاستقلاليةِ؛ لأنَّها وردتْ على سبيلِ الاستئنافِ – كما ذكرَ الموضعَ أبو حيانٍ – الذي قالَ باستئنافِ قولِه تعالى "اللهُ الصمدُ"، أمَّا الفصاحةُ التي عنده فتكمنُ في جعلِها مبتدأً وخبرًا، وبضعفِ مجيئِها على الوصفيَّةِ. إذن الأفْصَحُ أنْ تفسَّرَ هذه الآياتُ كلٌّ منها على حِدَةٍ، وهذا ما ذهبَ إليه العلماءُ وأبو حيانٍ في تفسيرِهِ.

**المسألةُ الثانيةُ – بابُ الخبريةِ في "لا" النافيةِ للجنسِ**

قالَ تعالى: ﴿ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قال تعالى : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾﴾ [البقرة: 197].

قالَ أبو حيانٍ (ت 745هـ): ... مجيءُ "ريب" مبتدأٌ، و"فيه" خبرُه، فهذا ضعيفٌ؛ لعدمِ تكرارِ لا، أو يكونَ عملُها إعمالَ ليس فيكونُ فيه في موضعِ نصبٍ على قولِ الجمهورِ من أنَّ "لا" إذا عمِلَتْ عملَ ليس رفعتِ الاسمَ ونصبتِ الخبرَ، أو على مذهبِ من ينسبُ العملَ لها في رفعِ الاسمِ خاصةً، وأمَّا الخبرُ فمرفوعٌ؛ لأنَّها وما عملت فيه في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، كحالها إذا نصبت وبُنِيَ الاسمُ معها...، والذي نختارُهُ أنَّ الخبرَ محذوفٌ؛ لأنَّ الخبرَ في بابِ لا العاملةِ عملَ "إنْ" إذا عُلِمَ لم تُلفِظْ به بنو تميمٍ، وقد كَثُرَ حذفُهُ عند أهلِ الحِجازِ، وهو هنا معلومٌ، والافصحُ حملُهُ على الحذفِ في الإعرابِ، وإدغامِ الباءِ من "لا ريبَ" في فاءِ فيه[14]، ثم جعلَ أبو حيَّانٍ قولَه تعالى (( ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ﴾)) نظيرًا له، فقالَ: إنَّ "لا" إذا عملتْ عملَ ليسَ رفعتِ الاسمَ ونصبتِ الخبرَ، أو على مذهبِ مَنْ يُنسِبُ العملَ لها في رفعِ الاسمِ خاصةً، وأمَّا الخبرُ فمرفوعٌ؛ لأنَّها وما عملِتْ فيه في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ كحالِها إذا نصبتِ وبُنِيَ الاسمُ معها[15].

وقد وردَتْ آراءٌ حولَ إعرابِ خبرِ لا النافيةِ للجنسِ، نبدأُ بمن سبقَ أبا حيانٍ في إعرابِها وحُكمِ الوقوفِ عليها، ومنهم:

1 – سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215هـ) الذي ذهبَ إلى أنَّ الخبرَ محذوفٌ، إذا كان الوقفُ على "ريب"، ويكونُ الخبرُ "فيه" إذا كانَ الوقفُ على "فيه" [16].

2 – مكي بن أبي طالب (ت 427 هـ) في كتابِه "مشكل إعراب القرآن الذي قالَ: وقولُه تعالى "لا ريبَ فيه" أي: لا تبرئةَ، فهي (أي لا) وريب كاسمٍ واحدٍ، ولذلك بُنِيَ ريبٌ على الفتحِ؛ لأنَّه مع "لا" كخمسةَ عشرَ، وهو في موضعِ رفعِ خبرِ ذلك، إذن يكونُ الخبرُ محذوفًا، وليس خبرُهُ "فيه"، فيكونُ الوقفُ على كلمةِ "ريب"، أمَّا إذا كانَ الوقفُ عليه فيجوزُ في إعرابِ خبر لا "فيه"[17].

3 – جار الله الزمخشري (ت 538هـ): الذي ذهبَ إلى أنَّ الخبرَ ليس "فيه"، وإنَّما هو محذوفٌ؛ لأنَّ المنفيَّ متعلقٌ بالريبِ ومظنةٌ له، لأنَّه من وضوحِ الدلالةِ وسطوعِ البرهانِ بحيث لا ينبغي لمرتابٍ أنْ

يقعَ فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى:﴿ الْحَاقَّةُ الْقَارِعَةُ الرَّحْمَٰنُ الْوَاقِعَةُ الْحَدِيدَ الْمُجَادِلَةِ الْحَشْرِ الْمُمْتَحَنَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ ﴾ [البقرة: 23] ...، وقرأ أبو الشعثاءِ: "لا ريبُ فيه" بالرفع: والفرقُ بينها وبين المشهورةِ، أنَّ المشهورةَ توجبُ الاستغراقَ، وهذه تجوّزُهُ، والوقفُ على "فِيهِ" هو المشهورُ. وعن نافعٍ وعاصمٍ أَنَّهما وقفا على: "لا رَيْبَ"، ولا بد للواقفِ من أنْ ينويَ خبرًا، ونظيرُهُ قولُه تعالى: "قالُوا لا ضَيْرَ"، وقولُ العربِ: لا بأسَ، وهي كثيرةٌ في لسانِ أهلِ الحِجازِ، أمَّا إذا كانَ الوقفُ على "فيه" فيجوزُ إعرابهُ بخبر لا النافية للجنس[18].

لكنِ الذي وجدْتُهُ في مسألةِ حذفِ الخبرِ هو أنَّه عند أهلِ الحجازِ الميلُ إلى حذفِ الخبرِ إذا كانَ ظرفًا أو شِبْهَ جملةٍ؛ فيكونُ العِلْمُ من خلالِ سياقِ الكلامِ، وهو كثيرٌ في كلامِ العربِ[19]، بمعنًى آخرَ: إنَّ العربَ في حذفِ الخبرِ المعلومِ على وجهينِ:

الأول – منهم من يلتزمُ مطلقًا، وهم بنو تميمٍ، وقد نُقِلَ ذلك عن قبيلةِ طيءٍ.

الثاني – منهم من لا يلتزمُهُ، وهم الحِجازيون.

فبنو تميمٍ لا يُظهِرُونَ خبرًا مرفوعًا، وإنما يُظْهِرُونَ المجرورَ والظرفَ، وهذا ما ذهبَ إليه ابنُ خرُوفٍ (ت 609هـ)، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه[20]، وإذا كانَ كذلك فليس الحذفُ هو الشائعُ بإطلاقٍ كما ظهرَ من هذا النَّظْمِ، فإنَّه يعطي أنَّ جميعَ العربِ هذا شأنُهم، وذلك غيرُ صحيحٍ، بل فيه تفصيلٌ كما ذكرَ، فكانَ من حقِّهِ أنْ يُبَيّنَ ذلك، وإذا عَلِمَ جازَ حذفُهُ عند الحجازيينَ، ولم يُلْفَظْ به عند التميميّينَ[21].

إذن يُتَّضَحُ من أقوالِ العلماءِ أنَّ الوقفَ إذا كانَ على كلمةِ "ريب" فإنَّ خبرَ لا النافية للجنسِ يكونُ محذوفًا، أمَّا إذا كانَ الوقفُ على "فيه" فيكونُ شبهُ الجملةِ الخبرَ، وهذا ما جاء في قولِ أبي حيانٍ الذي رجَّحَ هذا القولَ من حيثُ الوقوفُ على الكلمةِ المرادةِ.

برأيي – إنَّ قضيةَ الوقوفِ على الكلمةِ لها الصدارةُ والأولويَّةُ في الإعرابِ؛ ولهذا كُلَّ الآراءِ التي ذُكِرَتْ تجولُ حولَ مسألةِ الوقفِ، لأنَّ سياقَ الآيةِ يوحي إلى الوقفِ والابتداءِ بكلامٍ آخرَ يرتبطُ بالكلامِ السابقِ.

أمَّا أبو حيانٍ فقد ذهبَ في تفسيرِهِ إلى أنَّ الخبرَ محذوفٌ، فقالَ: " والافصحُ حملُهُ على الحذفِ في الإعرابِ "[22].

إذن الأفصحُ في الحُكمِ النحويّ ما ذكرهُ ابنُ حيانٍ الذي اعتمدَ في تفسيرِ الآيةِ على ما جاءَ عند الحِجازيينَ في قضيَّةِ حذفِ خبرِ لا النافيةِ للجنسِ، وحتى عند التميميّينَ بشرطِ أنْ يكونَ معلومًا عند المتلقّي، فربَّ سائلٍ يسألُ عن رجلٍ ما فيقولُ: هل من رجُلٍ في الدارِ؟ فيكونُ الجوابُ: لا رجلَ. فيفهمُ من سياقِ الجملةِ أنَّ الخبرَ معلومٌ من خلالِ ما وردَ في سياقِ سؤالِ السائلِ عن الرجلِ، وهذه هي الفصاحةُ النحويَّةُ التي تنبَّهَ إليها أبو حيانٍ في تفسيرِهِ.

**المسألةُ الثالثةُ – بابُ الاستثناءِ:**

قالَ تعالى:﴿ ﴿ سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ المَائِدَةِ الأَنْعَامِ الأَعْرَافِ الأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الحِجْرِ النَّحْلِ الإِسْرَاءِ الكَهْفِ مَرْيَمَ طٰهٰ الأَنْبِيَاءِ الحَجِّ المُؤْمِنُونَ ﴾

[المائدة: 1].

قالَ أبو حيانٍ: وقولُه "إلَّا ما يُتلَى عليكُم" استثناءٌ من بهيمةِ الأنعامِ، والمعنى إلَّا ما يُتلَى عليكم تحريمُهُ من نحوِ قولِهِ "حُرِّمَتْ عليكُمُ المَيْتَةُ"...، فبيَّنَ تعالى أنَّها إنْ كانتْ مَيْتَةً، أو مذبوحةً على غيرِ اسمِ اللهِ، أو مُنخَنَقَةً، أو موقوذةً، أو نطيحةً، أوِ افترسَها السبعُ، فهي مُحرَّمَةٌ[23].

ثُمَّ نقلَ أبو حيانٍ رأيَ البصريينَ في قولِهِ تعالى: "إلَّا ما يُتلَى عليكم" هو استثناءٌ من قولِه "بهيمةُ الأنعامِ"، وأنَّ قولَهُ "غيرَ مُحِلِّي الصيدِ" استثناءٌ آخرُ منه، فالاستثناءانِ معناهُما من بهيمةِ الأنعامِ، وفي المستثنى منه والتقديرُ: إلَّا ما يُتلَى عليكم إلَّا الصيدَ وأنتم مُحرِمُون، بخلافِ قولِه: إنَّا أُرسِلْنا إلى قومٍ مجرمين على ما يأتي بيانُه وهو قولٌ مستثنى ممَّا يليه من الاستثناءِ...، ولو كان كذلك لوجبَ إباحَةُ الصيدِ في الإحرامِ، لأنَّه مستثنى من المحظورِ إذا كان إلَّا ما يتلى عليكم مستثنى من الإباحةِ، وهذا وجهٌ ساقِطٌ، فإذًا[24] معناهُ: أُحِلَّتْ لكم بهيمةُ الأنعامِ غيرَ مُحِلِّي الصيدِ وأنتم حُرُمٌ إلَّا ما يُتلَى عليكم سوى الصيدِ[25].

ونقلَ أبو حيانٍ عن ابنِ عطيَّةَ قولًا في معنى "غير محلِّي الصيدِ"، فقالَ: "وقالَ ابنُ عطيةَ: وقد خلطَ الناسُ في هذا الموضعِ في نصبِ "غيرَ"، وقدَّرُوا تقديماتٍ وتأخيراتٍ، وذلك كُلُّه غيرُ مَرضِيٍّ؛ لأنَّ الكلامَ على اطِّرادِه مُتَمَكِّنٌ استثناءٌ بعدَ استثناءٍ انتهى كلامُه"[26].

ثُمَّ نقلَ عن الأخفشِ قولًا، فقالَ: " فأمَّا قولُ الأخفشِ ففيه الفصلُ بين ذي الحالِ والحالِ بجملةٍ اعتراضيَّةٍ، بل هي مُنشِئةٌ أحكامًا، وذلك لا يجوزُ. وفيه تقييدُ الإيفاءِ بالعُقُودِ بانتفاءِ إحلالِ الموفين الصيدَ وهم حُرُمٌ، وهم مأمورون بإيفاءِ العقودِ بغيرِ قيدٍ، ويصيرُ التقديرُ: أوفوا بالعقودِ في حالِ انتفاءِ كونِكم مُحَلِّينَ الصيدَ وأنتم حُرُمٌ، وهم قد أُحِلَّتْ لهم بهيمةُ الأنعامِ أنفسِها. وإنْ أُرِيدَ به الظِّبَاءُ وبقرُ الوحشِ وحُمُرُهُ فيكونُ المعنى: وأُحِلَّ لكم هذه في حالِ انتفاءِ كونِكم مُحَلِّين الصيدَ وأنتم حُرُمٌ، وهذا تركيبٌ قلقٌ مُعَقَّدٌ، يُنَزَّهُ القرآنُ أنْ يأتيَ فيه مثلُ هذا. ولو أُرِيدَ بالآيَة هذا المعنى لجاءَ على أفصحِ تركيبٍ وأحسنِهِ. وأمَّا قولُ مَنْ جعلَهُ حالًا من الفاعلِ، وقدَّرَهُ: وأَحَلَّ اللهُ لكم بهيمةَ الأنعامِ غيرَ مُحِلٍّ لكم الصيدَ وأنتم حُرُمٌ، قالَ: كما تقولُ: أَحْلَلْتُ لك كذا غيرَ مُبيحِهِ لك يومَ الجمعةِ، فهو فاسدٌ؛ لأنَّهم نصُّوا على أنَّ الفاعلَ المحذوفَ في مثلِ هذا التركيبِ يصيرُ نسيًا منسيًّا، ولا يجوزُ وقوعُ الحالِ منه"[27].

إذن خلاصةُ الأمرِ فإنَّ أبا حيانٍ قد نقلَ عن علماءَ قبلَه فيما يتعلَّقُ بالاستثناءِ، ويمكنُ تخليصُ المسألة في فصاحةِ الاستثناءِ التي ذكرها أبو حيانٍ من عدمِها على ما يأتي:

1 – نحَّاةُ البصرةِ – الذين ذكرَهم المؤلِّفُ – ذهبوا إلى أنَّ قولَه تعالى: " إلَّا ما يُتلَى عليكم" هو استثناءٌ من قولِه " بهيمة الأنعامِ"، وهناك في الآيةِ نفسِها استثناءٌ متعلِّقٌ بالمستثنى وهو " غيرَ مُحِلِّي الصيدِ"، لكنَّه قد جاءَ تحريمُ الصيدِ في الأيامِ المُحرَّمَةِ عليهم، بدليلِ القرينةِ: وانتم حُرُمٌ".

2 – قولُ ابنِ عطيَّةَ الذي نفى أنْ يكونَ "غيرَ" في قولِه تعالى فيه الرفعُ على البدليَّةِ، أوِ النصبُ على الحالِ، فقالَ: "وقد خلطَ الناسُ في هذا الموضعِ في نصبِ "غيرَ"، وقدَّرُوا تقديماتٍ وتأخيراتٍ، وذلك كُلُّه غيرُ مَرضِيٍّ"[28]، وحُجَّتُهُ هي: "وما في موضعِ نصبٍ على أصلِ الاستثناءِ، وأجازَ بعضُ الكوفيين أنْ تكونَ في موضعِ رفعٍ على البدلِ وعلى أنْ تكونَ إلَّا عاطفةً، وذلك لا يجوزُ عند البصريين إلَّا من نكرةٍ أو ما قاربَها من أسماءِ الأجناسِ، نحو قولِك: جاءَ الرجالُ إلَّا زيدٌ كأنَّك قُلتَ: غيرُ زيدٍ بالرفعِ، وقولُه: "غيرَ مُحِلِّي الصيدِ" نُصِبَ "غيرَ" على الحالِ من الكافِ والميمِ في قولِه: "أُحِلَّتْ لكم"[29] .

3 – الأخفشُ في معانيه ذهبَ إلى مجيءِ "غيرَ" على نصبِ الحالِ[30]، وقد بيَّنَ أبو حيانَ سببَ انتفاءِ مجيئِها على الحالِ؛ لأنَّه الحالَ سيشملُ جميع الحيواناتِ ذاتِ الأربعِ أرجُلٍ، ويقصدُ به: الحيواناتِ المفترسةَ ذاتَ الأنيابِ، وهذا مخالفٌ لسياقِ الآيةِ المباركةِ، فبيَّنَ أبو حيانٍ أنَّ الأفصحَ مجيئُها على الاستثناءِ حصرًا بعيدًا عن الرفعِ على البدليةِ، أو النصبِ على الحالِ.

إذن الخلافاتُ في الآيةِ المباركةِ قائمةٌ على اتجاهاتٍ نحويَّةٍ ثلاثة:

1 – الرفع على البدلية، وقد ضعَّفَهُ أبو حيانٍ.

2 – النصبَ على الحال، نفاهُ أبو حيانٍ؛ لأنَّه يتعارضُ مع معنى الآيةِ.

3 – الاستثناءُ مع وجودِ المستثنى منه، وهو الأفصحُ نحويًّا.

**المسألةُ الرابعةُ – بابُ الحالِ.**

قالَ تعالى: ﴿ ﴿الرَّحْمَٰنِ الْوَاقِعَةِ الْحَدِيدِ المجادلة الْحَشْرِ الْمُمْتَحَنَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ التغابن الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ ﴾ [البقرة: 161].

قالَ أبو حيان: "إنَّ الذِينَ كفروا وماتُوا وهم كُفَّارٌ أُولئك عليهم لعنةُ اللهِ: لمَّا ذكرَ حالَ مَنْ كتمَ العِلْمَ وحالَ مَنْ تابَ، ذكرَ حالَ مَنْ ماتَ مُصِرًّا على الكفرِ، وبالَغَ في اللعنةِ بأنْ جعلَها مُستَعْلِيةً عليه ... وذلك أنَّه ذكرَ حالَ الكاتمين، ثُمَّ ذكرَ حالَ التائبينَ، ثُمَّ ذكرَ حالَ مَنْ ماتَ مِنْ غيرِ توبةٍ منهم ... والجملةُ من قولِه: "وهُمْ كُفَّارٌ" جملةٌ حاليَّةٌ، وواوُ الحالِ في مثلِ هذه الجملةِ إثباتُها أفْصَحُ من حذفِها"[31].

إذن الفصاحةُ النحويَّةُ قد أرستْ موطِئَ قدمِها على الحالِ في قولِه تعالى "وهم كفَّارٌ"، إلَّا إنَّهُ من العلماءِ من ذهبَ إلى التعدُّدِ بالأحوالِ، بمعنًى آخرَ: جعلَ لهؤلاءِ الكافرين أكثرَ من حالٍ، لِمَا له من المبالغةِ والدقَّةِ في تصويرِ حالِهم في الدنيا والآخرةِ، والذي ذهبَ إلى هذا الاتِّجاهِ هو:

1 – أبو بكر الرازي (ت 606هـ) الذي ذهبَ إلى وقوعِ الجملةِ الاسميةِ في محل نصبِ حالٍ، بل إنَّ مطلقَ الآيةِ المباركةِ تشيرُ إلى حالِ الكافرينَ والذين يكتمونَ العلمَ، فقالَ: إنَّ ظاهرَ قولِه تعالى: إنَّ

الذين كفروا وماتوا وهم كُفَّارٌ عامٌّ في حقِّ كُلِّ مَنْ كان كذلك فلا وَجْهَ لتخصيصِهِ ببعضِ مَنْ كان كذلك...، واحْتُجَّ عليه بأنَّه تعالى لمَّا ذكرَ حالَ الذين يكتمون، ثُمَّ ذكرَ حالَ التائبين منهم، ذكرَ أيضًا حالَ مَنْ يموتُ منهم من غيرِ توبةٍ، وأيضًا أنَّه تعالى لمَّا ذكرَ أنَّ أولئك الكَاتمين ملعونون حالَ الحياة[32].

2 – شمس الدين القرطبي الذي أشارَ بموقعِ الجملةِ في محلِ نصبِ حالٍ، وذلك أنَّ الواوَ هي واوُ الحالِ لا محالَ في الأمرِ، فقالَ: قولُهُ تعالى" وهُم كُفَّارٌ" الواوُ واوُ الحالِ"[33]، ولم يكتفِ القرطبيُّ بهذا الحالِ فقط، وإنَّما ذكرَ حالَهم بقولِهِ تعالى: "خالدينَ فيها"، فقالَ: و"خالدين" نصبٌ على الحالِ من الهاءِ والميمِ في" عليهم"، والعاملُ فيه الظرفُ من قولِه:"عليهم"؛ لأنَّ فيها معنى استقرارِ اللعنةِ"[34].

3 – السمينُ الحلبيُّ الذي صوَّرَ المشهدَ القرآنيَّ على التعدُّدِ، فقالَ: وقولُهُ: "وماتوا" هذه واوُ الحالِ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال، وإثباتُ الواوِ هنا أفصحُ[35]، ثم ذكرَ التعدُّدَ في الأحوالِ الأُخرِ، فقالَ: قوله تعالى: "خالدين": حالٌ من الضمير في "عليهم"، وقوله "لا يُخَفَّفُ" فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنْ يكونَ مستأنفًا، والثاني: أنْ يكونَ حالًا من الضميرِ في "خالدين" فيكونَ حالانِ مُتداخلانِ، والثالث: أنْ يكونَ حالًا ثانيةً من الضميرِ في "عليهم"؛ وذلك عند مَنْ يُجيزُ تعدُّدَ الحالِ[36].

أمَّا الذي لم يذهبَ مذهبَ التعدُّدِ في الأحوالِ فهو أبو البقاءِ العكبريُّ (ت 616هـ) الذي قالَ: وقولُهُ تعالى: "خالدين فيها": هو حالٌ من الهاءِ والميمِ في عليهم، وجملةُ "لا يُخَفَّفُ": حالٌ من الضميرِ في خالدين، وليستْ حالًا ثانيةً من الهاءِ والميمِ لِمَا ذكرْنا في غيرِ موضعٍ ; لأنَّ الاسمَ الواحدَ لا ينتصِبُ عنه حالانِ، ويجوزُ أنْ يكونَ مستأنفًا لا موضعَ له"[37].

ومهما يكُنْ من أمرٍ فإنَّ قولَه تعالى – عند فصاحةِ أبي حيانٍ – قد جاءَ على الاسميةِ التي شغلتْ محلَ نصبِ الحالِ؛ والسببُ في ذلك أنَّ الاسميةَ تدلُّ على الثبوتِ والحدوثِ – بحسبِ سياقِ الكلامِ – لأنَّ حالتَهم هذه ستبقى ثابتةً وملازمةً لهم في الدنيا والآخرةِ، بدليلِ القرينةِ المذكورةِ "خالدين فيها لا يُخَفَّفُ عنهم العذابُ".

**المسألةُ الخامسةُ – بابُ الظرفِ.**

أولويَّةُ تقديمِ الظرفِ على الجملةِ إذا كانا نعتينِ في قولِهِ تعالى: ﴿ الأَنفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحْلِ الإِسْرَاءِ الْكَهْفِ مَرْيَمَ طٰهٰ الأَنبِيَاءِ ﴾ [آل عمران: 169].

قبلَ البدءِ بتفصيلِ المسألةِ لا بُدَّ من ذكرِ الموقعِ الإعرابي لكلمةِ " أحياء"، فقد وردَ الخلافُ النحويُّ فيها عند العلماءِ على قولينِ:

1 – جاءتْ على النصبِ "بل أحياءً"، أي على معنى: بلِ احسبْهُمْ أحياءً عندَ ربِّهم[38]، فصارت عطفًا على أمواتًا[39].

2 – الرفعُ على الابتداء "بل هم أحياءٌ"، وخبرُه قولُهُ تعالى "عندَ ربّهم"[40] جاءت على الخبريَّةِ "بل أحياءٌ" أي على معنى: بل هم أحياءٌ، فجاءت على مقدّمةِ قولِه "عند ربّهم" وقولِه "يُرزقُونَ"[41].

فهذه الخلافاتُ الإعرابيةُ تمهّدُ لمعرفةِ الموقعِ الإعرابي للظرفِ أوِ الجملةِ الفعليَّةِ التي ستُذكَرُ في متنِ البحثِ.

يقولُ أبو حيَّانٍ (ت 745هـ) في مسألةِ الفصاحةُ النحويَّةُ لتقديمِ الظرفِ "عندَ ربّهم" على الجملةِ الفعليَّةِ "يُرزَقُون": يُحتَمَلُ عند ربّهم" أنْ يكونَ خبرًا ثانيًا، وصفةً وحالًا، وكذلك "يُرزَقُون" يجوزُ أنْ يكونَ خبرًا ثالثًا، وأنْ يكونَ صفةً ثانيةً، وقدَّمَ صفةَ الظرفِ على صفةِ الجملةِ؛ لأنَّ الأفصحَ هذا، وهو أنْ يُقدَّمَ الظرفُ أوِ المجرورُ على الجملةِ، إذا كانا وصفينِ، ولأنَّ المعنى في الوصفِ بالزُّلفَى عند اللهِ، والقربِ منه أشرفُ من الوصفِ بالرزقِ، وأنْ يكونَ حالًا من الضميرِ المُستكنِّ في الظرفِ، ويكونَ العاملُ فيه في الحقيقةِ هو الاملُ في الظرفِ"[42].

ولتبيِيْنِ هذه المسألةِ نذكُرُ أهمَّ ما أوردَهُ العلماءُ، فنبدأُ بمن سبقَ أبا حيانٍ في تفسيرِ هذا الظرفِ:

1 – أبو محمد الحسين بن مسعود البغويُّ المعروفُ بمُحيِي السُّنَّةِ (ت 510هـ) الذي قدَّرَ قولَهُ تعالى "عند ربّهم" أي: في الدينِ، وقيلَ: في الذكْرِ، وقيلَ: لأنَّهم يُرْزَقُون ويأكُلُون ويتمتَّعُون كالأحياءِ، وقيلَ: لأنَّ أرواحَهم تركَعُ وتسجُدُ كُلَّ ليلةٍ تحتَ العرشِ إلى يومِ القيامةِ، وقيلَ: لأنَّ الشهيدَ لا يَبْلَى في القبرِ، ولا تأكلُهُ الأرضُ[43]. فكلُّ ما أوردَهُ البغويُّ في تفسيرِه يأتي في محلِّ الصفةِ لموصوفٍ واحدٍ، وهمُ الشهداءُ الذين وصفهم الباري عزَّ وجلَّ بالأحياءِ، فنجدُ – من خلالِ ما تقدَّمَ – أنَّ أولويةَ التقديمِ للظرفِ ومن ثَمَّ للجملةِ الفعليةِ وهو الأفصحُ[44].

2 – جار الله الزمخشري الذي ذهبَ إلى أولويَّةِ تقديم الظرفِ على الجملةِ الفعليةِ، فيقولُ فيه: عندَ ربّهم، أي: مُقرَّبون عنده ذوو زلفى، كقوله تعالى: "فالذين عند ربّك" يُرْزَقُون مثلَ ما يُرزَقُ سائرُ الأحياءِ فهم يأكلون ويشربون، وهو تأكيدٌ لكونِهم أحياءً ووصفٌ لحالِهم التي هم عليها من التنعُّمِ برزقِ اللَّهِ...، مِنْ كونِهم أحياءً مقرَّبين مُعجّلًا لهم رزقَ الجنةِ ونعيمِها[45]. فكلامُهُ إيحاءً لدرجةِ القُربِ، ثُمَّ الرزقِ.

3 – أبو البقاء العكبريُّ (ت 616هـ) الذي أيَّدَ أولويةَ تقديم الظرفِ على الجملة في موقعِ الوصفيَّةِ فقالَ: و "عندَ ربّهم": صفةٌ لأحياءٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ ظرفًا لأحياءٍ ; لأنَّ المعنى يحيونَ عند اللَّه[46]، ودليلُ ذلك: لقربِهم من اللهِ تعالى.

أمَّا من جاءَ بعد أبي حيانٍ في مسألةِ تقديمِ الظرفِ على الجملةِ في هذه الآيةِ، فنجدُ السمينَ الحلبيَّ (ت 756هـ) قد فسَّرها تفسيرًا مفصَّلًا قائمًا على أُسُسٍ نحويَّةٍ متعلّقةٍ بالقراءاتِ القرآنيَّةِ التي أعطتِ وجوهًا متعدّدةً لبعضِ القُرَّاءِ، فقولُه مشابهٌ لقولِ أبي حيانٍ في جعلِ محلِ "عند ربّهم" على الخبريةِ، والظرفيةِ المتعلّقةِ لـ "أحياءٍ"، أو على الصفةِ[47]، أو على الحالِ من الضميرِ المُستكِنّ، ثُمَّ يقولُ: فإنْ

أعربنا الظرفَ وصفًا فيكونُ هذا قد جاءَ على الأحسنِ، وهو أنَّه إذا وُصِفَ بظرفٍ وجملةٍ، فالأحسنُ تقديمُ الظرفِ وعديلِهِ؛ لأنَّه أقربُ إلى المفردِ(48).

إذن خلاصةُ المسألةِ: يمكنُ للظرفِ أنْ يكونَ خبرًا ثانيًا وصفةً لـ"أحياء"، ويمكنُ أن يشغَلَ محلَ النصبِ، لكنَّ تقديمَ الظرفِ أولى عند أبي حيانٍ من الجملةِ؛ والسببُ في ذلك أنَّ المكانةَ والقُربَ من الله تعالى أفضلُ وأولى من الرزقِ، ولا خلافَ في أولويَّةِ تقديمِ الظرفِ على الجملةِ في هذه الآيةِ المباركةِ.

**المسألةُ السادسةُ – بابُ العطفِ.**

قالَ تعالى: ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ المَائِدَةِ الأَنْعَامِ الأَعْرَافِ الأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ ﴾ ﴾ [الحشر: 12].

قالَ أبو حيانٍ: "ثُمَّ لا يُنصَرُون" هذا استئنافُ إخبارٍ؛ لأنَّهم لا يُنصَرُون أَبَدًا. ولم يُشرَكْ في الجزاءِ فيُجزَمُ، لأنَّهُ ليسَ مرتَّبًا على الشرطِ، بل التوليةُ مُترتِّبةٌ على المُقاتَلَةِ، والنصرُ منفيٌّ عنهم أبدًا سواءٌ أقاتَلُوا أم لم يُقَاتِلُوا، إذ مَنْعُ النصرِ سببُهُ الكفرُ، فهي جملةٌ معطوفةٌ على جملةِ الشرطِ والجزاءِ، كما إنَّ جملةَ الشرطِ والجزاءِ معطوفةٌ على "لن يَضُرُّوكُم إلَّا أذًى"، وليسَ امتناعُ الجزمِ لأجلِهم كما زعمَ بعضُهم أنَّ جوابَ الشرطِ يقعُ عُقيبَ المشروطِ ...، أمَّا ثُمَّ فهي للتراخي؛ فلذلك لم تصلُحْ في جوابِ الشرطِ، والمعطوفُ على الجوابِ كالجوابِ ...، وقد جاءَ في أفصحِ كلامٍ ...، أمَّا قولُه تعالى: ﴿ المُزَّمِّلِ المُدَّثِّرِ القِيَامَةِ الإِنْسَانِ المُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ ﴾ [محمد: 38]، فقد جزمَ المعطوفَ بـ "ثُمَّ" على جوابِ الشرطِ، وثُمَّ هنا ليستْ للمهلةِ في الزمانِ، وإنَّما هي للتراخي في الإخبارِ(49).

نجدُ أنَّ حرفَ العطفِ ثُمَّ(50) الذي يفيدُ التراخيَ وما بعدَهُ في قولِهِ تعالى " ثُمَّ لا يُنصَرُون"، مُتذبذِبٌ بين خطَّينِ نحويَّيْنِ، يمكنُ تفصيلُهما على النحوِ الآتي:

1 – معطوفةٌ على محلِّ الجزمِ والجزاءِ في المعنى دون اللفظِ، والمقصودُ باللفظِ هو كقولِ القارئِ: ثُمَّ لا يُنصروا"؛ ليكونَ العطفُ على الجزمِ في اللفظِ والمعنى.

2 – معطوفةٌ على معنى الإخبارِ: أي على معنى خبرِهم، وليسَ على الجزمِ والجزاءِ؛ لأنَّ حضورَهم القتالَ لم يُجدِ نفعًا، وعدمَ حضورِهِم القتالِ لن يُزيدَ الذين آمنوا قوَّةً إلى قوَّتِهم، وهذا ما جاءَ في نصِّ أبي حيانٍ.

أمَّا العلماءُ الذين قالوا بموقعِ الجملةِ المعطوفةِ بالتراخي على الإخبارِ لا على الجزاءِ فَهُم:

1 – جارُ اللهِ الزمخشريُّ الذي ذهبَ إلى عطفِ الجملةِ على الإخبارِ لا على الجزمِ، فقد جاءَ في نصِّ كلامِهِ: وفيه دليلٌ على صِحَّةِ النُبوَّةِ؛ لأنَّهُ إخبارٌ بالغيوبِ، فإنْ قُلتَ: كيف قيلَ "ولَئِنْ نصرُوْهُم بعدَ الإخبارِ بأنَّهم لا يَنصُرُونَهُم ؟ قُلتَ: ومعناه ولئِنْ نصرَوُهم على الفرضِ والتقديرِ، كقولِه تعالى: ﴿ فَاطِرٍ يسٓ الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَرِ غَافِرٍ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الجَاثِيَةِ الأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الفَتْحِ ﴾

﴿[الزمر: 65]، وكما يعلمُ ما يكونُ فهو يعلمُ ما لا يكونُ لو كانَ كيف يكونُ، والمعنى: ولئن نصرَ المنافقون اليهودَ لَينهزِمُنَّ المنافقون، ثُمَّ لا يُنصَرون بعد ذلك[51].

2 – أبو البقاءِ العُكبريُّ الذي نفى مجيءَ قولِه تعالى على موقعِ الجزمِ، ودليلُهُ هو: "وقولُهُ تعالى: "ثُمَّ لا يَنصرُونَهم": لمَّا كانَ الشرطُ ماضيًا جازَ تَرْكُ جزمِ الجوابِ"[52].

3 – شمسُ الدينِ القُرطبيُّ الذي أرسى دعائمَ العطفَ على معنى الإخبارِ لا الجزمِ، فقالَ: وفي هذا دليلٌ على صِحَّةِ نُبُوَّةِ محمدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ من جهةِ علمِ الغيبِ؛ لأنَّ اليهودَ أُخرِجُوا فلم يخرُجِ المنافقون معهم، وقُوتِلُوا فلم ينصروهم، كما قالَ اللهُ تعالى:﴿ ﴾[الحشر: 11]، أي في أقوالِهم وأفعالِهم[53].

4 – السمينُ الحلبيُّ: وحُجَّتُهُ أنَّ قولَه تعالى: "لَئِنْ أُخرِجُوا لا يَخرُجُون" إلى آخره أُجِيبَ القسمُ لسَبقِهِ، ولذلك رُفِعَتِ الأفعالُ ولم تُجزَمْ، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليه، ولذلك كان فِعْلُ الشرطِ ماضيًا "أُخرِجُوا" ...، فقولُه "لا يَنْصُرونهم" ليس جوابًا للشرطِ، بل هو جوابٌ للقسم، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ كما تقدَّمَ تقريرُه...، فمجيءُ الأفعالِ: لا يخرجون، و" لا ينصرون" مرفوعةٌ؛ لأنَّها راجعةٌ على حكمِ القسمِ لا على حُكْمِ الشرطِ، والمُوْهِمُ أنَّه قد جاءَ خلافَ القياسِ، وليسَ كذلك، بل إنَّه موافقُ القياسِ[54].

يشيرُ الحلبيُّ إلى أنَّ ظاهرَ المسألةِ هو العطفُ على الجزمِ، إلَّا إنَّه لم يكنْ كذلكَ؛ لأنَّ قولَه "ثم لا ينصرون" واقِعٌ موقِعَ جوابِ القسمِ، لذلك فمجيئُهُ ليسَ على موقعِ الجزمِ في المعنى بل على الإخبارِ – بحسبِ ما جاءَ به الحلبيُّ.

أمَّا العلماءُ الذين ذهبوا بأقوالِهم وحُجَجِهم إلى العطفِ على الجزاءِ لا على الإخبارِ فهم:

1 – البغويُّ المعروفُ بـ "مُحيي السنَّةِ" جعلَ قولَه تعالى معطوفةً على معنى الجزمِ، فقالَ: "ثُمَّ لا يُنْصَرُون": يعني يهودُ بني النضيرِ، فهُم لا يصيرون منصورين إذا انْهزمَ ناصِرُهم[55]، فالمُلاحَظُ من قولِ المُفسِّرِ أنَّه ربطَ هزيمَتَهم بهزيمةِ الكُفَّارِ، ولهذا جاءَ معناه على الجزمِ لوجودِ "إذا" الشرطيَّةِ في كلامِهِ، فهذه الأداةُ هي غيرُ جازمةٍ لـ "فعلِ الشرطِ والجزاءِ"، لكنَّها شرطيَّةٌ على سياقِ الكلامِ.

2 – الإمامُ الشوكانيُّ الذي فسَّرَ قولَه تعالى على معنيينِ:

الأول: على الإخبارِ.

الثاني: على الجزمِ.

لكنَّهُ أيَّدَ المعنى الثاني فقالَ: معناهُ لو قصدُوا نصرَ اليهودِ لَيُوَلُّنَّ الأدبارَ منهزمين ثُمَّ لا يُنْصَرُون، أي: إذا انهزمَ ناصِرُهم وهم المنافقون...، وقيلَ: معنى "لا ينصرونهم": لا يدومُون على نصرِهم، والأولُ أولى، ويكونُ من بابِ قولِه: ولو رُدُّوا لَعادُوا لِمَا نُهُوا عنه[56]. إذن كلامُ المُفسِّرِ يوحي

إلى أنَّ معنى العطفِ قد استقرَّ على الجزمِ لا على الإخبارِ، بدليلِ معنى قولِه: "وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ".

إذن أغلبُ العلماءِ قد ذكروا وأيَّدُوا بأنَّ العطفَ قد وردَ على الإخبارِ لا على الجزمِ، وتفصيلُ ذلك الأمر عند محمود صافي الذي – بدورِهِ أيضًا – قد أيَّدَ ما قالَ به أبو حيانٍ، فقالَ في إعرابِ الآيةِ: هذه اللامُ هي الداخلةُ على أداةِ الشرطِ للإيذانِ بأنَّ الجوابَ بعدها مبنيٌّ على قسمٍ قبلها، ومِنْ ثَمَّ تُسمَّى باللامِ المُؤذَنَةِ، وتُسمَّى بالموطئةِ أيضًا؛ لأنَّها وطأتِ الجوابَ للقسمِ، أي مهَّدَتْهُ له...، وأكثرَ ما تدخُلُ على إنْ[57]

خلاصةُ المسألةِ أنَّ قولَه تعالى معطوفٌ على الإخبارِ: أي معطوفٌ على المعنى دون اللفظِ الموجودِ، فلو عُطِفَ على الجزمِ لكانَ فيه انتفاءٌ لمعنى النصرِ، فهو قد نفى عنهم النصرَ سواءَ أكانوا مع الذين خرجوا أم لم يكونوا – واللهُ أعلمُ.

الخاتمة

بعد هذه الجولةِ الماتِعةِ في الأفصحِ الذي جاءَ عليه مسارُ البحثِ، فقد توصَّلَ إلى نتائجَ عديدةٍ، وهي:

1 – إنَّ أبا حيانٍ ذكرَ الأفصحَ في كُلِّ مسألةٍ نحويَّةٍ، فقد أرادَ من خلالِهِ أنْ يُبيّنَ للقارئِ فصاحةَ اللغةِ العربيةِ في الآياتِ القرآنيَّةِ، من دونَ تأويلٍ في المسألةِ المعنيَّةِ معتمِدًا – في الغالبِ – على أقوالِ من سبقه من المُفسِّرين.

2 – وجدْتُهُ في عدد من المسائلِ يغالِطُ بعضَ المفسِّرين؛ فعلى سبيلِ التمثيلِ – في مسألةِ الاستثناءِ هناك من جعلها على البدليَّةِ، أو النصبِ، لكنَّهُ خالفَ من جاءَ بهذا الإعرابِ، مُحتجًّا بما يراهُ مناسبًا مع السياقِ القرآنيّ.

3 – لم يقتصِرْ أبو حيانٍ على كلمةِ الأفصحِ في بعضِ المسائل، ففي بعضِ الأحيانِ يذكرُ إلى جانبِ كلمةِ الأفصحِ كلمةَ الأشهر، والأحسن، والأوجَه، فهذه الكلماتُ كُلُّها تدخُلُ في بابِ اسمِ التفضيلِ الذي ناسبَ في معناه مع ما جاءَ به أبو حيانٍ في تفسيرِهِ البحرِ المحيطِ.

(1)ينظر: الشافي في شرح مسند الشافعي لابنِ الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن الأثير الجزري (ت 606هـ): 148/2.

(2)ينظر: مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، مادة (فصحَ): 506/4.

(3)التعريفات، باب الباء، الشريف الجرجاني: 47.

(4)المصدر نفسه، باب الفاء: 167.

(5)ينظر: البحر المحيط في التفسير: 530/8.

(6)ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج: 378/5.

(7)ينظر: النكت والعيون، الماوردي: 373/6.

(8)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 818/4، وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت 741هـ): 524/2.

(9)ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي: 528/8.

(10)أظُنُّ أنَّ معنى الصمدَ لم يأتِ على ما ذكرَهُ الواحديُّ في تفسيرِهِ؛ وإليه أشارَ شمسُ الدينِ القرطبيُّ الذي قالَ: " والصمدُ الذي لم يلِدْ ولم يُولَدْ؛ لأنَّه ليسَ شيءٌ يُولَدُ إلا سيموتُ، وليس شيءٌ يموتُ إلا سيُورَثُ، وأنَّ اللهَ تعالى لا يموتُ ولا يُورَثُ". الجامع لأحكام القرآن، شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ): 246/20.

(11)ينظر: التفسير البسيط: 440/24 و441 و442.

(12)الدر المصون في علوم الكتابِ المكنون: 152/11، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: 561/20.

(13)فتح القدير، الإمام الشوكاني: 634/5.

(14)ينظر: البحر المحيط: 160/1.

(15)ينظر: المصدر نفسه: الجزء والصفحة نفسهما.

(16)ينظر: معاني القرآن للأخفش: 23/1.

(17)ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي: 74/1.

(18)ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 34/1و35.

(19) الموسوي، سلام تحليل علوان (2023)، كلمة " في " القرآنية وأثرها في توجيه المعنى القرآني (آية الصدقات نموذجا)، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (30)، العدد (5) الجزء الأول. ص 6

(20)لا أظُنُّ أنَّ هذا ما قصدَهُ سيبويه؛ فقد وجدْتُهُ يقولُ في باب النفي بلا: "والدليلُ على أنَّ لا رجلَ في موضعِ اسمِ مبتدأٍ، وما من رجلٍ في موضعِ اسمِ مبتدأٍ في لغة بني تميمٍ قولُ العربِ من أهلِ الحجازِ: لا رجلَ أفضلُ منك...، واعلم أنَّك لا تفصلُ بين لا وبين للنفي، كما لا تفصلُ بين مِنْ وبين ما تعملُ فيه، وذلك أنَّه لا يجوزُ لك أنْ تقولَ: لا فيها رجلَ، كما إنَّه لا يجوزُ لك أنْ تقولَ في الذي هو جوابَه هل من فيها رجل. ومع ذلك أنَّهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلةِ خمسةِ عشرَ، فقُبِحَ أنْ يفعلوا بينهما عندهم كما لا يجوزُ أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيءٍ من الكلامِ؛ لأنَّها مشبهةٌ بها. ينظر: الكتاب لسيبويه: 276/2.

(21)ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، شرح ألفية ابن مالك، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790 ه): 448/2 و449 و450 و451.

(22)البحر المحيط: 160/1.

(23)المصدر السابق: 430/3.

(24)وجدتُهُ مكتوبًا هكذا، والأفصحُ – برأيي– أنْ يكتبَ إذًا بالنون بدلًا من التنوينِ؛ لأنَّ إذن حرفٌ، والتنوينُ من علاماتِ الاسمِ وليسَ الحرفِ.

(25)المصدر السابق: الجزء والصفحة نفسهما.

(26)المصدر السابق: الجزء والصفحة نفسهما.

(27) المصدر السابق: الجزء والصفحة نفسهما.

(28) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 145/2.

(29)ينظر: المصدر نفسه: الجزء والصفحة نفسهما.

(30)ينظر: معاني القرآن للأخفش: 271/1.

(31)البحر المحيط: 635/1.

(32)مفاتيح الغيب، أبو بكر الرازي:142/4.

(33)ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 188/2.

(34)المصدر نفسه: 190/2.

(35)ينظر: الدر المصون في علوم الكتابِ المكنون: 194/2.

(36)المصدر السابق: 196/2.

(37)التبيان في إعراب القرآن: 132/1.

(38)ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشري (ت 538ه): 439/1، وينظر: اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي (ت 775ه): 46/6.

(39)ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت 616ه): 309/1.

(40)ينظر: التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن الواحدي (ت 468ه): 168/6.

(41)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت 542ه): 540.

(42)البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: 169/3.

(43)معالم التنزيل في تفسير القرآن، الأمام البغوي: 134/2.

(44) الجباري، محمد نجم الدين (2023) التحويل بالتقديم والتأخير في معاني النحو لفاضل السامرائي، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (30)، العدد (3) الجزء الأول. ص 56

(45)ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 439/1.

(46)ينظر: التبيان في إعرابِ القرآن: 309/1، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي (ت 1270ه): 334/2.

(47)ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: 483/3.

(48)المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

(49)ينظر: البحر المحيط: 247/8.

(50)ثُمَّ مثلُ الفاءِ في معناه، يقولُ أبو العباسِ المُبرِّدُ: " (ثُمَّ) مثلُ الفاءِ إلَّا إنَّها أشَّدُ تراخيًا، تقولُ: ضربتُ زيدًا ثُمَّ عُمَرًا، وأتيتُ البيتَ ثُمَّ المسجدَ". المقتضب، أبو العباس المبرد (ت 285هـ): 10/1.

(51)ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 506/4.

(52)التبيان في إعرابِ القرآن: 1216/2.

(53)ينظر: الجامع لأحكامِ القرآن: 34/18.

(54)ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 288/10.

(55)ينظر: معالم التنزيل في تفسيرِ القرآن: 62/5.

(56)ينظر: فتح القدير: 243/5.

(57)ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم صرفه وبيانه مع فوائدَ نحويةٍ هامَّةٍ: 204/14.

**List the sources and references**


1. Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl Al-Zajj, The Meanings and Syntax of the Qur'an, Investigator: Abdul Jalil Abdo Shalabi, Publisher: Alam Al-Kutub - Beirut, 1st edition, 1408 AH - 1988 AD.
2. Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari, Al-Tibyan in the syntax of the Qur'an, investigator: Ali Muhammad Al-Bajawi, publisher: Issa Al-Babi Al-Halabi and his partners.
3. Abu al-Hasan al-Mujashi'i al-Wala', al-Balkhi then al-Basri, known as al-Akhfash al-Awsat, meanings of the Qur'an, investigation: Dr. Hoda Mahmoud Qara'a, publisher: al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1411 AH.
4. Abu al-Hasan Ali bin Ahmed bin Muhammad bin Ali al-Wahidi al-Nisaburi al-Shafi'i, the simple interpretation, the investigator: the origin of his verification in (15) doctoral dissertations at the University of Imam Muhammad bin Saud, then a scientific committee from the university cast and coordinated it, Publisher: Deanship of Scientific Research - University of Imam Muhammad bin Saud Islamic, 1st edition, 1430 AH.
5. Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Muhammad bin Habib al-Basri al-Baghdadi, famous for al-Mawardi, jokes and eyes, investigator: Sayyid Ibn Abd al-Maqsud bin Abd al-Rahim, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiya - Beirut / Lebanon.
6. Abu Al-Hussein Ahmed bin Faris bin Zakariya Al-Qazwini Al-Razi, Standards of Language, investigator: Abdul Salam Muhammad Haroun, Publisher: Dar Al-Fikr, Publication Year: 1399 AH - 1979 AD.
7. Abu al-Abbas, Shihab al-Din, Ahmad ibn Yusuf ibn Abd al-Daa'im, known as al-Samin al-Halabi, al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknoun, investigator: Dr. Ahmad Muhammad al-Kharrat, publisher: Dar al-Qalam, Damascus.
8. Abu Al-Fida Ismail bin Omar bin Katheer Al-Qurashi Al-Basri Al-Dimashqi, Interpretation of the Great Qur'an, Investigator: Mahmoud Hassan, Publisher: Dar Al-Fikr, Edition: The New Edition 1414 AH / 1994 AD.
9. Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmad, al-Zamakhshari Jarallah, the revealer of the facts of the mysteries of downloading, publisher: Dar al-Kitab al-Arabi - Beirut, 3rd edition, 1407 AH.
10. Abu Hafs Siraj al-Din Omar bin Ali bin Adel al-Hanbali al-Dimashqi al-Numani, Al-Labab fi Ulum al-Kitab, investigator: Sheikh Adel Ahmad Abd al-Mawjud and Sheikh Ali Muhammad Moawad, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiya - Beirut / Lebanon, 1st edition, 1419 AH -1998 CE.

11. Abu Hayyan Al-Nahwi, Tafsir Al-Bahr Al-Muheet, study, investigation and commentary by Sheikh Adel Ahmed Abd Al-Mawgoud and Sheikh Ali Muhammad Moawad. Dr. Zakaria Abd Al-Majid Al-Nuqi and Dr. Ahmad Al-Najoli Al-Jamal participated in the investigation. Publisher: Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, Lebanon. All rights reserved to Dar Al-Kutub. Scientific, 1st edition, 1993 AD.
12. Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Abi Bakr bin Farah al-Ansari al-Khazraji, Shams al-Din al-Qurtubi, The Compiler of the Rulings of the Qur'an, Investigator: Hisham Samir al-Bukhari, Publisher: Dar Alam al-Kutub, Riyadh, Saudi Arabia, 1423 AH / 2003 AD.
13. Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hassan bin Al-Hussein Al-Taymi Al-Razi, nicknamed Fakhr Al-Din Al-Razi, Khatib Al-Ray, Mafatih Al-Ghayb or Al-Tafsir Al-Kabir, Publisher: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, 3rd edition, 1420 AH
14. Abu Muhammad Abd al-Haqq bin Ghalib bin Abd al-Rahman bin Tammam bin Attia al-Andalusi, the brief editor in the interpretation of the dear book, investigator: Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiya - Beirut, 1st edition, 1422 AH.
15. Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hamoush bin Muhammad bin Mukhtar al-Qaisi al-Qayrawani al-Andalusi al-Qurtubi al-Maliki, problematic syntax of the Qur'an, investigator: d. Hatem Salih Al-Damen, Publisher: Al-Risala Foundation - Beirut, 2nd edition, 1405 AH.
16. Shihab al-Din Mahmoud bin Abdullah al-Husseini al-Alusi, The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Muthani, investigator: Ali Abdul Bari Attia, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiya - Beirut, 1st edition, 1415 AH.
17. Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zein Al-Sharif Al-Jarjani, Definitions, the investigator: it was set and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, the publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD.
18. Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi, by loyalty, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh, the book, investigator: Abd al-Salam Muhammad Harun, publisher: Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.
19. Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abd al-Karim al-Shaibani al-Jazari Ibn al-Athir, al-Shafi'i in explaining Musnad al-Shafi'i by Ibn al-Athir 0, investigator: Ahmed bin Suleiman - Abi Tamim Yasser bin Ibrahim, publisher: Al-Rushd Library, Riyadh - Kingdom Saudi Arabia, 1st edition, 1426 AH - 2005 AD.
20. Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah Al-Shawkani Al-Yamani, Fath Al-Qadeer, Publisher: Dar Ibn Kathir, Dar Al-Kalam Al-Tayyib - Damascus, Beirut, 1st edition, 1414 AH.
21. Muhammad bin Yazid bin Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, Abu al-Abbas, known as al-Mubarrad, al-Muqtadab, investigator: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, publisher: Alam al-Kutub - Beirut.
22. Mahmoud bin Abd al-Rahim Safi, The table in the syntax of the Holy Qur'an, its morphology and its statement, publisher: Dar Al-Rasheed, Damascus - Al-Iman Foundation, Beirut, 4th edition, 1418 AH.
23. Muhyi al-Sunna, Abu Muhammad al-Hussein bin Masoud bin Muhammad bin al-Farra al-Baghawi al-Shafi'i, Milestones of Revelation in the Interpretation of the Qur'an = Tafsir al-Baghawi, investigator: Abd al-Razzaq al-Mahdi, publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, 1st edition, 1420 AH.
24. Nasir al-Din Abu Saeed Abdullah bin Omar bin Muhammad al-Shirazi al-Baydawi, Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta'weel, investigator: Muhammad Abd al-Rahman al-Maraashli, publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, 1st edition, 1418 AH.